البُعد التّداولِي
في كتابِ الخصائصِ لابن جِني

ا.م.د.مجيد خير الله راهي الزاملي
م.د.شاكر عجيل صاحي الهاشمي
كلية التربية/ جامعة واسط

المقدمة :

اللغة أصواتٌ يُعبّر بها كل قوم عن أغراضِهم[١]، على حدّ قول ابن جني الذي فصّل القول في ذلك انطلاقاً من حاجة العرب للوسيلة اللغوية للتخاطب فيما بينهم، ولم يقتصر مفهوم اللغة على التعبير، إنّما كان مفهوم ابن جني موسعاً، إذ شمل كل من المتكلم الذي يصدر الأصوات، والمتلقّي الذي يحلّلُ ما يسمع من جمل وعبارات في تراكيب لغوية ذات معنى وهدف ومقصد، ثم الرسالة التي تُعَدُّ حلقة وصل بين المتكلّم والمتلقّي في آن واحد .

نشأت المناهج والنظريات اللغوية قديماً وحديثاً من اللّغة؛ لأجل البحث وصولاً إلى مضمون اللغة ودلالاتها دراسةً وتحليلاً واستعمالاً، إذ يُعدّ النظر إلى اللغة في حالة الاستعمال أو في حالة التواصل غرضاً متأصّلاً وهدفاً متضَمَّناً في كل إنجاز معرفيّ فيها، لاسيّما إذا كان التّواصُل يؤدّي وسيلةً وظيفيةً مهمّة لكشف مقاصد المتكلّم وأهداف القول ومراميه .

وبهذا أصبح للغة وظائف كثيرة ، تأتي في مقدّمتها الوظيفة الاجتماعية "بوصفها وسيلة تواصل فضلا عمّا توحيه كلمة الغرض من الدّلالات النفسيّة والشعوريّة التي ينطلق منها المتكلم ويكون سبباً في صناعة خطابه بهذه السّمة أو تلك، من خلال ربط القصد بالغرض، ويليه الهدف الذي ينتجُهُ ويصل إليه التعبير اللغوي"[٢].

واللسانيات التداولية منهج لساني معاصر " اهتمّ بدراسة اللغة في أثناء الاستعمال تركيزاً على جميع مكونات عملية التواصل من مرسل ومتلقٍّ ورسالة يجب ردّها إلى سياقها الحقيقيّ، وكان هذا

---

[١] انظر : ابن جني : الخصائص : ١ / ٦٧ .

٢ هيثم محمد مصطفى : ملامح من النظرية الوظيفية (التواصلية) عند ابن جني في كتابه الخصائص :٦ ، ٧.

بهدف تحقيق الغرض التواصليّ منها ، سعياً إلى التأثير في المشاركين في العملية التواصليّة ككل "[٣] .

فالتداولية تتمثل في دراسة المنجز اللغوي في إطار التّواصل؛ لأن اللغة لا تؤدي وظائفها إلا فيه، ولمّا كان الكلام يُبنَى على سياقات اجتماعية محددة ، صار لا بدَّ من معرفة تأثير هذه السياقات في نظام الخطاب المنجز[٤]، والعناية بدراسة الشروط التي تنص على مدى نجاح العبارات، وهذه الشروط هي التي تحدد متى تكون هذه الضروب من التحقق مناسبة، ومتى لا تكون كذلك[٥]، فضلا عن سعى التّداولية إلى الإجابة عن عدّة أسئلة منها : من يتكلّمُ؟ ومن المتلقّي ؟ وما مقاصدُنا في أثناء الكلام؟ وكيف نتكلَّمُ بشيء، ونسعى لقول شيء آخر؟، وماذا علينا أن نفعلَ حتى نتجنَّب الإبهام والغموض في عمليّة التواصل؟ وهل المعنى الضمني كاف لتحديد المقصود[٦]؟ .

يُزادُ على ذلك محاولتها استخلاص المعنى الكامن في إطار الخطاب الذي يشكل ثلاثية من "المرسل والمتلقّي والمقام" ، ودراسة استعمال اللّغة بوصفها كلاماً صادراً من متكلّم محدّد وموجهاً إلى مخاطب محدّد بلفظ محدّد في سياق تواصليّ محدّد لتحقيق أغراض تواصلية محدّدة ، ثم شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات ، مع مراعاتها لبيان أسباب أفضلية التّواصل غير المباشر وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر[٧] ، بواسطة وصف الآليات غير اللغوية لتأويل الأقوال من جهة، وبوصفها مجالاً نظريّاً خاصاً يشخّص العلاقة الموجودة بين موضوع اللسانيات وظواهره من جهة أخرى، مع أخذها بعين الاعتبار وصف المكونات التخاطبية

---

٣ انظر : تغريد عبد الحكيم : الأفعال الكلامية في كتاب الحيوان للجاحظ :٢٤ .

٤ انظر : ظافر الشهري : استراتيجيات الخطاب : ٢٣.

٥ انظر: علي آيت أوشان : السياق والنص الشعري : ٢٦٠ .

٦ انظر : السياق والنص الشعري : ٥٥.

٧ انظر : مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب ٢٦، ٢٧.

في تعالق بعضها ببعض، بقصد تحقيق أغراض تبليغية معينة وتحليل مهمة الاستدلال المنطقي في إنتاج الخطاب، وإبراز كفاءة نماذج الخطابات القائمة على الاستدلال والترميز [٨] .

والتداولية عند فان دايك "علم يختص بتحليل الأفعال الكلامية، ووظائف منطوقات لغوية وسماتها في عملية الاتصال بوجه عام "[٩]، فالتداولية تساعدنا على توضيح مقاصدنا وتحديدها ضمن سياق محدد ومناسب لها من حيث العناصر المكونة المتمثلة بـ (الاستلزام الحواري والافتراض المسبق والإشاريات وأفعال الكلام) .

وأفعال الكلام من ركائز بناء اللسانيات التداولية، فضلاً عن كونه مبحثاً أساسيّاً لدراسة مقاصد المتكلم ونواياه، " فالقصدُ يحدّد الغرض من أيّ فعل كلاميّ، كما يحدّد هدف المرسل من وراء سلسلة الأفعال الكلامية التي يتلفظ بها، وهذا ما يساعد المتلقّي على فهم ما أرسل إليه ومن ثم يصبح توفر القصد والنية مطلباً أساسياً، وشرطاً من شروط نجاح الفعل الكلامي الذي يجب أن يكون متحققاً ودالاً على معنى، والبحث عن مثل هذه الشروط يعدّ من الوظائف الأساسية للتداولية، التي تتجاوز ذلك أيضاً إلى البحث في المميزات المطلوبة في الجمل حتى تتمكّن من استعمالها كأفعال لغوية " [١٠] .

والحديث عن التداولية وشبكتها المفاهيمية، يقتضي منا الإشارة إلى أن التداولية تربطها علاقات وثيقة مع حقول معرفية مختلفة منها: " البنية اللغوية وقواعد التخاطب والاستدلالات المنطقية والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج والفهم، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال"[١١] .

وعلى وفق ذلك الترابط والتلاحم بين التداولية والعلوم المختلفة بُنِيَتِ التداولية على مفاهيم عديدة، تناولها معظم الدارسين بوصفها مفاهيم إجرائية لإنتاج الخطاب وتحليله تحليلاً تداولياً، تمثّلتْ

---

٨ انظر: الأفعال الكلامية في كتاب الحيوان للجاحظ : ٣٩ .

٩ فان دايك : النص والسياق : ٢٧٥ .

١٠الافعال الكلامية في كتاب الحيوان للجاحظ : ٦٦ .

١١ التداولية عند العلماء العرب: ١٦.

عندهم في "السياق والقصدية والأفعال الكلامية والخلفية المعرفية ومبدأ التعاون ونظرية الملاءمة ومتضمنات القول والاستلزام الحواري أو الاقتضاء التخاطبي والافتراضات المسبقة و الأقوال المضمرة "[١٢].

ومن تلك المعطيات يتّضحُ أنّ التداولية تشدّد على مفهوم "الفعل / القول / الحدث اللغوي المنجز"، فاللغة لم تعد وسيلة " لتمثيل العالم فقط، بل إنّها تستعمل من أجل إنجاز أفعال معينة، ويصبح الكلام تبعا لذلك، هو أنْ نقوم بفعل ما" [١٣] .

ولعل هذا ما جعل فان دايك يرى أنّ مستويي اللغة : الشكلي "الصوري" والدلالي، لا يكفيان لتحديد بنية الخطاب المعرفيّ للنص، ومن الضّروري إتمام ذلك بمستوى ثالث، أضافَه محدّدا نوعه بمستوى أفعال الكلام، وبهذا تصبح مستويات اللغة ثلاثة مستويات هي[١٤] :

١) المستوى الصرفي: وهو الذي يهتمّ بشكل الخطاب وصوره.

٢) المستوى الدلاليّ: وهو الذي يهتمّ بمعنى الخطاب ودلالاته في النص .

٣) المستوى التداولي: وهو الذي يهتم بوظيفة الخطاب عند استعماله في بعض المواقف التواصلية؛ ليوضح نجاح العملية التبليغية بين المتكلم والمتلقي في إطار رسالة محددة ، بسياق يرمي إلى إيضاح الفكرة المطلوبة التي يسعى المتكلم لإيصالها إلى القارئ الواعي بالطرق المباشرة وغير المباشرة، استناداً إلى عدّة معالم تربط المتلقّي بالمتكلم في إطار الفهم والمقصد التداولي .

وفي إطار هذه المستويات، وانطلاقاً من البعد التداوليّ في كتاب الخصائص لابن جني قام بحثنا على مبحثين، تحدثنا في المبحث الأول عن العناصر التّداولية في الخصائص، وهي: المتكلم والمتلقي والسياق .

---

١٢ كاظم جاسم منصور العزاوي : التداولية في الفكر النقدي: ٢٣ .

١٣ عبد الستار جبر : محاولة في مقاربة تداولية – قراءة في قصيدة (من أوراق أبو نؤاس) لأمل دنقل:٧٢ .

١٤ انظر: النص والسياق: ٣٢ ، الهامش رقم : ٤ .

وتناولنا في المبحث الثاني الأفعال الكلامية في كتاب الخصائص لابن جني على وفق منهج سيرل وغرايس القائل: إنّ الفكرة الأساسية التي تطرحها الأفعال الكلامية غير المباشرة هي معرفة كيف يمكن للمتكلّم أن يقول شيئا ولا يعنيه، وهو في الوقت نفسه يريد أن يعني شيئاً آخر، ثمّ معرفة إمكانية المخاطب في فهم الفعل الكلامي غير المباشر[١٥].

المبحث الأول

عناصر التّداول عند ابن جني في كتابه الخصائص

١-المتكلّم

يُعَدّ المتكلم العنصر الرئيس الفعّال في نجاح العملية التواصلية، إذ يقوم بإرسال رسالة لغوية - نص أو عبارة - يرمي من خلالها إلى الإقناع والتأثير في المتلقّي والسامع، لأنّ المتكلّم " طرف أساسيّ في عمليّة الكلام، وعنصر فعّال في تحديد خصائص النصّ، إذ يقع على عاتقه كلفة إخراجه على سمت يستجيب لمقتضيات الوظيفة والإبانة والوضوح"[١٦] في حين ينبغي عليه " أنْ يعرفَ أقدار المعاني ويوازنَ بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[١٧]، فالمتكلّمُ عند الجاحظ لا بدّ أن يراعي أقدار المستمعين وطبقاتهم من الناحيتين السياسيّة والاجتماعيّة .

وإذا انتقلْنا إلى ابن جني وجدنا المتكلم عنده واعياً للعملية التواصليّة، وقادراً على إيصال الرسالة التبليغية في تخاطب تداولي يقوم على السّياق، موضحاً أثره في الخطاب، وغرضه، وأثره في الموقف التخاطبي، وما يراد فيه من الخطاب، وطرق توجهه وتصرفه في الكلام تجاه المخاطب، حتى إنه يرجع فكرة العملية التواصلية وما يتعلق بها إلى المتكلم بالدرجة الأولى "فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي

١٥ انظر : انجيليا لينكة وآخرون : دراسات في علم اللغة : ١ / ٤٦٥ ، ٤٦٧ .

١٦ رشيد بلحبيب : أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى http://www.voiceofarabic.net/

١٧ الجاحظ : البيان والتبيين : ١ / ١٣٨ ، ١٣٩ .

ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[١٨] فابن جني يؤكد لفظ المتكلم وأهميته في العملية التواصلية بمؤكدين هما: "نفسه" و"لا شيء غيره"، معللاً نسبة العمل للّفظ بظهور آثار فعل المتكلم مع مراعاته للمقام و آثره في إيصال الرسالة استعانة بالمتلقي / السامع، فالمعاني الموجودة في نفس المتكلم - لا السامع - والمعبر عنها بالألفاظ والعبارات والجمل المركبة هي الأساس الذي يقوم عليه التحليل النحوي عند ابن جني لاسيما وهي أداة يُفهم من خلالها، ويبني الحكم عليها بالصحة في مختلف الأساليب والأنماط التركيبية . ومن ذلك أيضا مراعاته لغرض المتكلم كما ورد قوله في التمييز الذي لا يجوز حذفه بالقول : " و ذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم " [١٩]، فأصل التمييز أن يذكر لرفع الإبهام وإزالته سواء عن المفرد أم الجملة، وما كانت هذه حاله فلا ينبغي حذفه لئلا يذهب بالغرض المعقود عليه الكلام، وإنما يجوز الحذف إذا علم قصد المتكلم من وراء ذلك، فوجوب الذكر عند ابن جني متعلق بإرادة المتكلم بالإبانة والإفصاح، بينما إذا كان مراده الإلغاز والتعمية على المخاطب لم يوجب على نفسه الإتيان به في الكلام، ومن ثم يكون الحكم عليه (الكلام) من ناحية الفساد أو الصحة مشروط بغرض المتكلم .

لذا نرى ابن جني قد وسّع من أثر المتكلم في النص، وأعطاه الأسبقية في تحديد بنية الاستعمال اللغوي للتراكيب غير مهمل دور المخاطب في ذلك. منطلقا من الافتراض النمطي المألوف في أحقية المتكلم بترتيب نصه وتنظيم مفرداته، مراعياً بذلك إنتاج النص الذي يكون حسب الأغراض والمواقف، فمتكلم ابن جني ينشئ أحياناً كلاماً تداوليّاً يتواصل به مع غيره في موقف تواصليّ محدّد، لتحقيق أغراض تخاطبيّة على وفق بنية لسانية محددة، فحذف وذكر بعض العناصر التي تتألف منها الجملة يتم تبعا لغرض المتكلم وقصده، وكذلك التقديم والتأخير الذي يطرأ على الجملة

١٨ الخصائص : ١ / ١١٧ .

١٩ الخصائص : ٢ / ٥٥٦ .

يعيده ابن جني إلى المتكلم؛ لأن تقديم الفاعل على الفعل أو المفعول به على الفاعل أو المفعول على الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وتقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية لا يتأتى دون غرض أو قصد ينويه المتكلم .

٢-السامع

هو شريك المتكلّم في العملية التواصلية، وفي التّصوُّر العام من الناحية الإبداعية للرسالة، إذ يحتل مركز الصّدارة حينما يفكر المنتج "المتكلم" بصياغة كلامه، إذ أشار العسكري إلى ضرورة مراعاة المتلقي، وحالته ومكانته الاجتماعية والسياسية، لإحراز المنفعة والفائدة من جهة، ونيل الرّضا والقبول من الطرف الآخر من جهة ثانية [٢٠] .

وابن جني يراعي السّامع في كلّ ما يقدّمُهُ له، يتّضحُ ذلك جليّاً من الخطاب التداوليّ الذي يضعَهُ ابن جني أمام متلقّيه، إذ يبدأ بالسّؤال بقول مثلاً (ألا ترى ؟)، ومع علمه أنّ السّامع يرى ذلك، ويعي ما يقول إلّا أنّهُ يعطي له الإجابة مُمَهّداً بعدة طرائق تداولية أهمها التّأويل، ومما لا شكّ فيه أنّ ابن جني أعطى للسّامع أهميّة لا تقلّ عن أهمية المتكلم، وفي كل الحالات التي عرضها ابن جني في كتابه كان للسامع حضور فاعل؛ لأنّهُ محور مهم من محاور العملية التواصليّة، وعنصر فعال لنجاح رسالة المتكلّم، لذا رأينا متلقّي ابن جني يختلف عن المتلقّي العادي للنصّ، فهو لم يخاطب سامعاً عاديّاً، إنّما حدَّدَ سامعه بتحديده للحوار الذي ينبغي أن يشارك فيه السّامع، فكان السّامعُ حاضر الذهن في كل حواراته، وهو ما جعلنا نصِلُ بسهولة ويسر إلى النظرات التداولية لدى ابن جني. وقد وضع ابن جني أهمية كبيرة للسامع، حتى إنه يمنع حذف الموصول إذا استبهم على السامع كما في قوله " إن الصفة في الكلام على ضربين: أما "للتخليص والتخصيص"، وأما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظانّ الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان. ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بطويل لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت

٢٠ انظر : أبو هلال العسكري : كتاب الصناعتين : ١٧٣ .

الحال به، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث"[٢١] فابن جني في هذا النص يمنع حذف الموصوف إذا استبهم على السامع قصد المتكلم وغرضه مع انتفاء قيام الدليل أو شاهد الحال عليه، بينما نراه يجيز الحذف عندما تدل عليه القرائن، استشهادا بكلام العرب في قولهم : سِير عليه ليلٌ، وهم يريدون "ليلٌ طويلٌ" بحذف الصفة . فحسن الكلام وقبحه منوط بحذف أو ذكر بعض عناصر الجملة وذلك تابع لغرض المتكلم وقصده إلى جانب توفر القرائن الدالة على تعيين المعنى المراد، فاحتفاء ابن جني بالقرائن اللفظية والمعنوية التي تنوب عن الحركات الإعرابية أو كما عبر عنها بـ "ما يقوم مقام الإعراب " [٢٢] يدل على وعيه التام بأثر العناصر اللغوية .

٣-المقام

يحتل المقام دوراً بارزاً ومكانة متميزة عند القدماء ولاسيما الجاحظ الذي يشير إلى أنه ينبغي على المتكلم " أنْ يعرفَ أقدار المعاني ويوازنَ بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[٢٣]، فالجاحظ تناول المقام هنا من زاوية التخاطب القائم على المتكلم محور العملية التواصلية والسامع القطب الأساسي لإكمال العملية التواصلية/ التبليغية، من ناحية انتقال المعنى بينهما وتحقيق العملية التبليغية، فيرى أنه لبلوغ الرسالة إلى ذهن السامع على المتكلم مراعاة أحوال المستمعين، ولعل مفهوم المقال هو المسيطر على النقاد القدامى لاسيما وهم يشيرون إلى أنه لكل مقام مقال . فالمقام مفهوم تداول في كتب القدماء، وظهر ما يتناسب مع الدراسات اللغوية الحديثة بالسياق الذي يعد من أهم أعمدة قيام المنهج التّداوليّ، وهو عند ديبوا " مجمل الشروط الاجتماعية التي تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي واستعمال اللغة ... وهي المعطيات المشتركة بين المرسل والمتلقي والوضعية الثقافية والنفسية والتجارب والمعلومات الشائعة بينهما

٢١ الخصائص : ٢ / ٥٤٨ .

٢٢ الخصائص : ١ / ٢٣٢ .

٢٣ البيان والتبيين : ١ / ١٣٨ ، ١٣٩ .

"[٢٤]، فأيّ فهم لخطاب لغويّ معين لا يمكن تحقيقُهُ إلا إذا قمنا بتقصّي الأوضاع الاجتماعية والسياسية والتاريخية .

٤-السّياق :

للسياق أثرٌ بارز وفعال في الدراسات اللغوية على وجه الخصوص، فأيّ دراسة للخطاب إنّما " تعيد وضع الملفوظ إلى سياقها الأصلي لدرجة أصبح معه تحليل الخطاب كاتجاه جديد يتحذ من ربط الملفوظ بالمقام كسمة أساسية له " [٢٥] ، فالسياق بمثابة العمود الفقري لأي محاولة تأويلية تستهدف وحدة لغوية ما، وهذا ما أكده سيرل عندما قال " نستطيع القول إنه لا توجد وحدة لغوية ما يمكن فهمها خارج السياق" [٢٦] . ولأهمية السياق لحظنا عناية ابن جني به عناية فائقة، إذ يشير في أغلب مسائله إلى أنه لا ينبغي على المتلقي/السامع أن يُكتفي بالسماع، بل يجب عليه أن يجمع إليه الحضور والمشاهدة ويحيط بظروف الكلام، و من هذا يتضح أنه لا ينبغي للغوي أن يفسر الكلام اعتماداً على الرواية المسموعة فحسب، وإنما يجب أن يأخذ في اعتباره المقام المحيط بالكلام، ومن أمثلة ذلك استشهادا على رؤية ابن جني نراه يقول في باب الاحتياط " اعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكنته واحتاطت له "[٢٧] وهنا إشارة واضحة منه بمراعاة مقام الحال أو السياق، لأن العرب قديما قالت لكل مقام مقال وهو بهذا يشير إلى تلك المقولة مؤكدا رغبة العرب وإرادتها في المعنى من دون اللفظ، والمعنى هنا مرتبط بالسياق لأننا لن نصل إلى معنى ما يقول المتكلم إلا بالسياق. فابن جني يوظف السياق لخدمة النصّ كشفاً عن أبعاده التداولية والدلالية في آن واحد، وإيضاحاً للمعنى بالطرائق المختلفة، فضلا عن كشفه لمناسبة مجيء النصّ بهذا الطريقة، فقد بات السياق مصوراً لفكر ابن جني المتواري خلفه، هو لم يدع لأحد أنْ يفسّر ما يقول، بل يظهر خطابه في عدة

٢٤ حبي حكيمة : السياق التداولي في (كليلة ودمنة) لابن المقفع : ٢ .

٢٥ موساوي فريدة : المقام في الشعر الجاهلي : ٤٨ .

٢٦ المقام في الشعر الجاهلي : ٥١ .

٢٧ الخصائص : ٣ / ٦٩٩ .

مستويات ، منها المستوى السطحي الذي يصل إليه أي قارئ عادي ، لكنّهُ -في الوقت نفسه - أخفى معانيه العميقة خلف أسوار البنية العميقة، فهو لم يكن سطحيّاً، ولا نستطيع أن نقول عنه : كان غامضاً، لذا يحق لنا أن نسمّيه بالسّهل الممتنع .

المبحث الثاني

الأفعال الكلامية عند ابن جني في كتابه الخصائص

الأفعال الكلامية نظرية لسانية تداولية نظرت إلى اللغة على أنها ليست مجرد وسيلة تبليغ وتواصل، بل هي أداة يستعملها المتكلمون للتأثير في متلقّي الخطاب، والفعل الكلامي أصبح نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية[٢٨]، ومقصدُهُ أنّ كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، ويعد نشاطاً مادياً نحويّاً يتوسل أفعالاً قولية لتحقيق أغراض إنجازية "كالطلب والوعد والوعيد و... إلخ" ، وغايات تأثيرية تؤدي إلى ردود فعل المتلقّي كالرفض والقبول[٢٩].

وبذلك تصبح اللغة سلسلة من الأحداث، تعرف بأفعال الكلام[٣٠] ، تُحَدَّدُ في ثلاثة مستويات لكل منطوق هي : مستوى فعل القول ، أو فحوى الكلام ، ومستوى فعل الإنجاز، أو مقصد الكلام ، ومستوى فعل التأثير، أو أثر الكلام ، وكل كلام مهما كان نوعه يتحدَّد بهذه المستويات المذكورة ، والسياق الذي يكتنفها.

فلو قال شخص ما لشخص آخر[٣١] : أغلق الباب ، فإن المنطوق في هذه الجملة يقتضي سياقاً محدَّداً يؤول بأن يكون الباب مفتوحاً ، وأن يكون المتكلم أعلى مرتبة من المخاطب ، وأن يكون المخاطب في وضع صحي سليم يسمح له بغلق الباب ، ويكون المنطوق " أغلق الباب " ، جملة فعلية أمرية عادية.

---

٢٨ انظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : ٤٠.

٢٩ انظر : الأفعال الكلامية في كتاب الحيوان للجاحظ : ٥٣ .

٣٠ انظر : معن الطائي : التداولية منهجا نقديا : ٢٢.

٣١ انظر : جون أوستين : نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام ؟) : ١٣٢ .

ولكن حينما يكون :

- المتكلم أدنى مرتبة من المخاطب ، فعندها يصبح المنطوق "أغلق الباب" ذا مقصد خاص ، يشير إلى حصول انزياح سياقي نتيجة لخرق قواعد اللياقة[٣٢] ، وسيدلّ النطق بهذه الجملة على الإهانة والتحقير.

- الباب مغلقاً أساساً قبل النطق بالجملة ، فعندها سيحصل انزياح سياقي ذو مقصدية تشير إلى انحراف دلالة المنطوق عن جهته الأصلية إلى دلالة مغايرة قد تكون " أغلق الموضوعَ " أو"اقطع الحديثَ".

و لبيان أوجه دلالة القصد في الملفوظ من حيث السياق نستدل بهذا المثال ، إذ نفترض أنّ شخصا ما قال : خلف الباب أفعى ، فإن الملفوظ للجملة المنطوقة يتضمن ثلاثة أفعال كلامية هي : فعل القول : المتمثل في نطق الملفوظ بهيأته التركيبية ، ومعناه الحرفي الذي يدلّ على وجود أفعى خلف الباب ، وفعل الإنجاز : المتمثل في قصد المتكلم بالملفوظ ، والغرض الواضح من التلفظ بالجملة وهو التحذير من الأفعى ، وفعل التأثير : المتمثل في الأثر الناتج عن الملفوظ في المستمع ، كالفزع أو الهرب أو محاولة قتلها ، أو الاغماء عليه ، أو الصراخ وطلب النجدة .

ومن هنا تتحقق أوجه القصد في الفعل الإنجازي للملفوظ على المستويات اللغوية للفعل الكلامي الثلاثي ، فيكون عند المتكلم القصد الدّال على إرادة التحذير من وجود الأفعى، والقصد الدال على معنى التحذير من وجود الأفعى، والقصد الدال على هدف التحذير، وهو أن يتخذ المخاطب موقفا من وجود الأفعى ، كأن يفزع أو يهرب أو يحاول قتلها [٣٣].

وقد فرق سيرل بين الفعل الإنجازي المباشر الذي يكون فيه قصد المتكلم مساوياً للمعنى الحرفي ، وبين الفعل الإنجازي غير المباشر الذي يقصد فيه المتكلم إنجاز جملة تتضمن قوتين إنجازيتين على الأقل : قوة إنجازية حرفية ، وقوة إنجازية مستلزمة سياقياً.

---

٣٢ انظر : التداولية في الفكر النقدي : ٣٣ .

٣٣ انظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٦٨.

ولبيان ذلك : إذا قالَ رجلٌ يجلسُ على مائدة طعام لرفيقه : هل تستطيعُ أن تناولني الملح؟ فهذا يُعَدُّ فعلاً إنجازياً غير مباشر ، وهو ملفوظ لا يريد به المتكلّم استفهاماً ، ولكن يريد به طلباً مهذّباً ، إذ إنّ قوّته الإنجازية الأصلية تدل على الاستفهام الذي يحتاجُ إلى جواب ، وهو الفعل الإنجازيّ المباشر، وهو غير مراد المتكلم ؛ لأنّ المتكلّم يقصد فعل الطلب بطريقة مهذبة ، وهو الفعل الإنجازي غير المباشر، ومعناه : ناولْنِي الملحَ ، والفعل الإنجازي المباشر يمثّلُ المعنى الحرفيّ للملفوظ ، وهو الاستفهام ، على حين يتضمن الفعل الإنجازيّ غير المباشر معنى المتكلّم ، وهو الطلب بوصفه فعلاً كلامياً متضمناً في القول[٣٤] .

وبهذا المفهوم للقوّتين الإنجازيتين يفرّق سيرل بين المعنى الحرفيّ للملفوظ ، أي المعنى المتمثّل بالدّلالة اللصيقة بالجملة بمعزل عن السّياق ، ومعنى المتكلّم ، أي المعنى السياقي الضمنيّ الذي يتعلّق بمقاصد المتكلّم ، كالتّلميحات والسّخرية وحالات تعدد المعنى[٣٥] ، وتتحصّل هذه الدّلالات بتوافر الخطاب على مقاصد المتكلّم من جهة ، ومعرفة المخاطب بهذه المقاصد من جهة أخرى . ولا ترتبط هذه الدّلالات بالمعنى الحرفيّ للخطابات ، وإنّما ترتبط بالسّياق التّخاطبي ومقاصد المتكلّمين .

يتّضحُ من ذلك أنّ الفعل الإنجازيّ غير المباشر يحلّ مشكلة تتعلّق بكيفية قول المتكلم شيئاً ، وهو يريدُ به قول هذا الشيء ، وقول شيء آخر؟ وبمعنى آخر يحلّ مشكلة تتعلق بعملية الانتقال من الفعل الإنجازي المباشر إلى الفعل الإنجازي غير المباشر، أي الانتقال من المعنى الحرفيّ إلى المعنى التّواصليّ ، ولكن كيف يفهم المخاطب معنى المتكلم الذي يقصدُهُ بصورة غير مباشرة(الشّيء الآخر)؟

وقد اقترح سيرل أنّ عملية الانتقال تتم بسلسلة من الاستدلالات ، أُطلِقَ عليها مصطلح (استراتيجية الاستنتاج) ، وهذه الاستدلالات تقوم على(مبدأ التّعاون الحواريّ) عند بول غرايس ،

---

٣٤ انظر : التداولية من أوستن إلى غوفمان: ٦٨.

٣٥ انظر : التداوليات علم استعمال اللغة : مجموعة باحثين : ٤٨ .

والخلفيّة المشتركة بين المتخاطبين[٣٦]. ومن ثمّ ذهب إلى أنّ (مبدأ اللياقة أو التأدّب واللطف) في الحديث هو من أهم البواعث إلى استعمال الأفعال المباشرة ، على حين ذهب باحثون آخرون إلى أنّ جميع الأفعال الكلامية هي أفعال غير مباشرة ما عدا الأفعال الأدائية الصريحة [٣٧] .

وبعد اقتراح سيرل بضمّ النموذج المعتمد على شروط الحقيقة تحت غطاء منهج يعتمد نظرية الحدث الكلاميّ ، فإنّ غرايس كان مهتمّاً في شرح الاختلاف بين ما يقال وما يعني، فما يُقال هو ما تعنيه الكلمات ظاهرياً، وغالباً ما يمكنُ شرحه على وفق شروط الحقيقة، أمّا ما يعني فهو التأثير الذي يحاولُ المتكلّم معتمداً إضفاءه على المستمع أو المخاطب بواسطة إدراك الأخير لهذا القصد، وغالباً ما تكون هناك فجوة كبيرة بين هذين النوعين من الرسائل، فأولهما يتألّفُ من المعاني الواضحة الظاهريّة فقط، في حين يحتوي الآخر معنى ضمنياً أيضاً، فهناك من يقصد عكس ما يقول، ومن يقصد أكثر ممّا يقول، فما يقال هو ما تحمله الألفاظ والعبارات من معنى حرفيّ "القيمة اللفظية". أمّا ما يقصدُ فهو ما يريد المرسل إيصاله إلى المرسل إليه بطريقة غير مباشرة ، باعتباره قادراً على التّفسير والاستعانة بمختلف المعطيات السياقية لإدراك مراد المرسل، فكانَ الاستلزام الحواري حلقة الوصل بين المعنى الحرفي الصريح والمعنى المتضمّن، وكانت بداياته مبكّرة في بحوث اللغويين الغربيين بعد اهتمامهم بمباحث فلسفة اللغة وإشكالات معالجة اللّغة لما تحملُهُ من معنى تواصليّ ونسق تأثيري ، وقد ازداد هذا الإشكال حدّة لاختلاف المعاني في التخاطب الإنساني والتفريق بين ما يُقَال وما يُعْنَى[٣٨].

ومحاولة غرايس تمثلت في بحث العلاقة بين اللغة والمتكلم في حدود نوع خاص من القصد الاتصاليّ ، زاعماً " أنّ المعنى اللغوي لابد من فهمه في حدود ما يعنيه المتكلم بالمنطوق"[٣٩]،

---

٣٦ التداوليات علم استعمال اللغة : ١١٣.

٣٧ آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٥١.

٣٨ انظر : فولفجانج هاينه مان : مدخل إلى علم لغة النص : ٢١.

٣٩ انظر : كادة ليلى : ظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث اللساني العربي : ١٠٥ .

وتوسيع مفهوم تلك الأفعال باشتغاله بأفعال اللغة غير المباشرة - كما أثارَها سيرل - مركزاً عنايته في الأبحاث التي قام بها إلى أصول الحوار القائم على الاستلزام الحواريّ المتمركز في قوتين هما " القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة" ، والفرق بين القوتين شاسع كما هو الفرق بين المقام والمقال ، فالقوّة الإنجازية الحرفيّة بمفهوم غرايس قوة مدركة مقالياً يستدلّ عليها بصيغة الفعل ، كما في الأمر والنّهي المباشرين ، أي يمكن أن نعدّها أفعالاً كلامية مباشرة ذات دلالة سطحية.

فمثلاً عندما يقول أحدُهم لشخص يجلس في جواره : اسكت!! ، فإنّ الدلالة المباشرة هي الأمر طلباً للسّكوت وعدم الكلام ، وهنا تبرز القوة الحرفية الواضحة بواسطة الفعل مقالياً.

أمّا القوة الإنجازية المستلزمة فهي تدرك مقامياً من المتلقي ، ففي المثال السابق "اسكت" يتّضح أنّ المتكلم يوبّخ المتلقي لأنّهُ يثرثر، أو يهدّدُهُ بأنْ يسكت !! ، أو يحذره بألّا يتدخل فيما لا يعنيه ؛ لذلك يأمرُهُ بالسّكوت ، أو يوجّهُ له أمراً صارماً بالقول : آمرُكَ أن تسكتَ ، أو يسخر منه ؛ لأنّ كلامه غير لائق ، وكلّ تلك الاحتمالات تستلزم من المتلقّي أو محلّل النّص أن يدركَها مقامياً ، حتّى يصل إلى الغرض الحقيقيّ.

لذا ينبغي للمتلقّي أنْ يكون مدركاً للآليات التي يتم بواسطتها الانتقال من الفعل الكلامي المباشر إلى الفعل الكلامي غير المباشر، ولن يستطيع المتلقّي إدراك ذلك إلا بمبدأ التعاون الحواري[٤٠] لغرايس الذي ينصّ على أنّهُ يجب أنْ يتعاون المتكلم والمتلقّي على تحقيق الهدف من الحوار الذي دخلا فيه ، وقد يكون الهدف محدّداً قبل دخولهما في الكلام أو يحصل تحديدُهُ أثناء هذا الكلام ،

---

٤٠ مبدأ التعاون الحواري بين المتكلم والمخاطب ، وهو مبدأ حواري عام يشتمل على أربعة مبادئ فرعية هي(٤).

قاعدة الكم : تتمثل في جعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب من دون أن تزيد عليه أو تنقص منه.

قاعدة الكيف : لا تقل ما تعتقد أنه غير صحيح، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه.

قاعدة المناسبة: اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع.

قاعدة الطريقة : كن واضحا ومحددا، متجنبا للغموض واللبس، مع الإيجاز وترتيب الكلام.

وكي يتوصّل المتلقّي لفهم مقاصد المتكلم وأبعاده التّداولية عليه بتأويل كلام المتكلّم على وفق مبدأ التّوجيه والقصد ، لأنّهما من المصطلحات المتداولة في اللسانيات التّداولية ، وهما أيضاً من سمات نجاح التحليل التداولي للنصوص ، إذ يُعدُّ القصد الأصل في الكلام ، ولا كلام إلا مع وجود القصد[٤١] ، لأنّهُ " مع الجهل بالمقاصد لا يمكنُ أن يستدل بكلام المتكلّم على ما يريده"[٤٢] .

ومن أمثلة ذلك ما ورد على لسان ابن جني إيضاحاً منه لأهميّة المعنى وضرورة تتبّعهِ في التراكيب اللغوية والسياق خوفاً من الوقوع في غلط التّحليل للمقصد ، إذ يقول في باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى : " هذا الموضعُ كثيراً ما يستهوي من يضعفُ نظره إلى أن يقودَهُ إلى إفساد الصّنعة ، وذلك قولهم في تفسير قولنا :أهلَكَ والليلَ ، معناه الحق أهلَكَ قبلَ اللّيل ، فربّما دعا ذاك من لا دربةَ له إلى أن يقول : أهلكَ والليلِ ، فيجرّه ، وإنّما تقديره : الحق أهلَكَ وسابق الليل ، وكذلك قولنا : زيدٌ قامَ ، ربّما ظنّ بعضُهم أنّ زيداً هنا هو الفاعل في الصّنعة ، كما أنّهُ فاعل في المعنى ، وكذلك تفسير معنى قولنا: سرَّني قيامُ هذا وقعودُ ذاك ، بأنّهُ سرَّني أنْ قامَ هذا وقعدَ ذاك ، ربّما اعتقد في هذا وذاك أنّهما في موضع رفع لأنّهما فاعلان في المعنى ، ولا تستصغر هذا الموضع ، فإنّ العرب أيضاً قد مرَّت به وشمّت روائحه وراعته " [٤٣].

فابن جني يميز بين الصنعة وما تفرضه من أحكام يجب التقيّد بها ، وبين المعنى وما ينتج عنه من دلالة وتفسير لا يتفق مع ما تتطلّبُهُ حدود الصّيغة ، فيختلفان بموجب ذلك ، أي إنّهُ يحرص على مراعاة فهم المقصد والبحث عن المعاني المرتبطة به ، لا سيّما ممّن هم لم يكونوا على علم بذلك .

فالتأويل التداولي للمثال: أهلَكَ والليلِ ، يوقع المتكلّم نفسه في الغلط النّحويّ ، لأنه لم يكن على علم بالمقصد المتعلق بالجملة السابقة ولا على دراية بالموقع الإعرابي ، لاسيّما وهو ينطقُها بالجرّ ، وهذا ما يوقعه في خلل عدم الفهم ، وتجنباً لهذا يأتي ابن جني بالتّعليل التّداولي القائم على توجيه القول بالمعنى المقصود ، وكذا تنبيه المتلقّي لمثل هذه الأمور ، وحتى لا يقعَ كلّ من " المتلقّي

٤١ انظر : طه عبد الرحمن : اللسان والميزان أو التكوثر العقلي : ١٠٣ .

٤٢ إدريس مقبول : البعد التداولي : ٢٦٩ .

٤٣ الخصائص : ١ / ٢٢٩ .

والمتكلم" في الخطأ اللغوي النحوي كان لابدّ أنْ يُعطي الحلّ الأنسب للخروج من مثل هذه الجمل الملبسة القائمة على الحذف التّداولي ، ولأن ابن جني كان يتعامل مع قارئ واعٍ رأينا أنّهُ يمزج مجموعة من الأغراض البلاغيّة والسمات التداولية في أمثلته ، لاسيما الحذف ، والسؤال الذي يطرحُ نفسه كيف للمتكلم أن ينطق هذه الجملة "أهلك والليلِ" نطقاً صحيحاً بالحركات الإعرابية التي وردت عليها من دون أنْ يكون عنده دراية بالحذف وطريقة التأويل للمحذوف وتقديره ؟

من هنا تبرز النّظرة التّداولية للنظرية النّحوية القائمة على قول شيء ، والمراد شيء آخر ، فابن جني لم يكن يقصد القولَ "النطق الصحيح" للجملة السابقة بالحركات الإعرابية المرتبطة بالجملة من خلال التركيب النحويّ المعروف ، إنّما سعى إلى أشياء أبعد من ذلك لعلّ أهمها يكمن في قدرة المتكلّم على التفريق بين الصنعة والمعنى ، لأنّهما يثيران جدلاً كبيراً بين مستعملي اللغات ، مع الإشارة إلى أنّ الصنعة عند ابن جني تُفسَّر بالمعنى الأقرب إلى الفهم عند المتلقّي العادي ، كما في مثل قوله : زيدٌ قامَ .

فكون " زيد" الفاعل في المعنى فسيظل هو الفاعل في الجمل سواء تقدَّم أو تأخَّر ، لكن المتلقّي الواعي الذي يخاطبُهُ ابن جني دائماً ، ويشيد به ، لن يتوقّف عند حدود المعنى المعروف والمتداول ، بل يسعى إلى توظيف التحليل التداولي توظيفاً لخدمة النص ، وإيضاح مواطن الصّنعة والمعنى ، فالحكم للسياق أولاً ، ثم لما ورد حول ذلك من اختلافات في وجهات النّظر ، مع العمل بالقول الراجح ، فكلمات مثل "هذا وذاك" لها موقع إعرابي بعيداً عن حجمها ، وعن الصّورة الإعرابية المرتبطة بها رفعاً في إطار القول : سرَّني قيامُ هذا وقعودُ ذاك ، المُفسَّر بالقول : سرَّني أنْ قامَ هذا وقعد ذاك ، فينبغي أنْ نراعي موقع الكلمة وسياق تواردها في النّص بدون الاستصغار منها ، لأنها تشكّل جزئية تداولية في سياق الكلام .

وبهذا نستطيع أن نوضح الأمثلة السابقة بالشكل الآتي :

الإيجاز التلفظي	الإيجاز المقصود	التعليل بالقصد
الحق أهلك قبل الليل	أهلك والليلِ	الغلط / عدم المعرفة
زيدٌ قامَ	زيدٌ قام	الظن / الاختلاط
سرَّني أنْ قامَ هذا وأنْ قعدَ ذاك	سرَّني قيامُ هذا وقعودُ ذاك	التفسير / التأويل

ففي المثال الأول يقدم ابن جني إشارة تنبيهية على عدم الوقوع في الخطأ التقديري للملفوظ ، مشدّداً على ضرورة فهم مقصد الكلام فهما دقيقاً ، كي يتناسب مع ما يقوله المتكلّم ، ملتمّساً العذر - في نفس الوقت – لمن يقع في مثل ذلك الخطأ ، إذ يعيده إلى الغلط أو الإضراب ، وهما من الأدوات التي يستعملها ابن جني تبريراً للمتكلّم الواقع تحت خطأ النّطق الصحيح .

وليس خطأ النّطق وحدَهُ يشكّلُ خطأ في الصّيغة المتداولة عند ابن جني ، إنّما يشير إلى خطأ آخر يتمثّل في اعتبار "زيد" في جملة "زيدٌ قامَ" فاعل للفعل "قام" من حيث الصّنعة ، إذ لا بدّ من العودة إلى السياق أولاً ، والنّظر إلى اختلافات جمهور النحاة في ذلك ، وقد فُصّل القول في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين على أساس أنّ الاسم المقدم مبتدأ والفعل تابع له ، وحتى لا يلتبسَ المتكلّم بين الفاعل والمبتدأ من حيث الصيغة ، وضّح له الفرق تجنباً للبس اللغوي المرتبط بالذّهن ، وصولاً إلى إخباره بأنّ الفاعل في الصيغة ليس هو الفاعل في المعنى ، وفي جملة "زيدٌ قام" يُعَدّ "زيد" مبتدأ ، لكن في المعنى هو الفاعل .

أما في قوله : سرَّني قيامُ هذا وقعودُ ذاك ، فهي تُفَسّر بالقول : سرَّني أنْ قامَ هذا وقعدَ ذاك ، إذ يزعم بعضُهم أنّ الموقع الإعرابيَّ لـ "هذا وذاك" الرَّفع على أنهما فاعل ، لأنّهما في الأصل فاعلان في المعنى ، ويؤكّد في الرجوع إلى التأويل والتفسير بالنظر إلى السياق ، مع تقديمه لفعل التنبيه المرتبط بالصيغة "لا تستصغر" الحامل للتنبيه مع استصغار مثل هذه الأسماء ، ولا عجبَ فالعرب قد مرّت بمثل هذه الأشياء وراعتها ، فهاتان الكلمتان تحملان دلالتين مرتبطتين بالمعنى ، وهذا اتّضح من خلال التفسير ، فدلالة "هذا" و"ذاك" تشير إلى القريب ، وهذان بعدان تداوليان إشاريان مرتبطان بحسن صياغة الأداء ، وتفسير المعنى في أبسط صورة فـ "هذا يسرُّني قيامُهُ" و "يَسرُّني هذا قيامه" ، و "ذاك قعد" و"قعدَ ذاك" جعلتهم يرفعون "هذا وذاك" بحسب المعنى المرتبط بهما ذهنياً ، ولو كانت لهم أبعاد تداولية لما كانوا وضعوا الرفع علامة إعرابية لصيقة بـ "هذا وذاك" ، إذ يحذر ابن جني من وهم الاعتقاد بأنّهما مرفوعان دائماً ، مع العلم أنّهما في مكان الجرّ بالإضافة[٤٤] .

٤٤ انظر : الخصائص : ٢٢٩ ، حاشية رقم (٩) .

فقد جمع ابن جني فيما سبقَ عدّة دلالات على المستوى الإنجازي للفعل الكلامي غير المباشر والمباشر في الوقت نفسه ، فالفعل المباشر تمركز في الإعراب المتداول للفعل الإنجازي ، هذا بخلاف الفعل الكلامي غير المباشر الذي ورد في المعنى ، واستناداً إلى المباشرة وغير المباشرة توصلنا إلى :

أولا : أن الأفعال المباشرة أخذت متَّسعاً من التقدير الإعرابي ، ومثلت سمة الملفوظ الدلالية على تقدير الإعراب كما هو في كتب النحاة ، فقوله : " أهلَكَ والليلَ ، معناه الحق أهلَكَ قبلَ اللّيل ، فربّما دعا ذاك من لا دربة له إلى أنْ يقول : أهلكَ والليلِ ، فيجرّه ، وإنّما تقديره : الحقْ أهلكَ وسابق الليل" [٤٥] ، فالتقدير الإعرابي كان مباشراً على المستوى الإنجازي الفعلي للفعلين "الحق ، سابق" ، فمنهما اتضحت الدلالة وإليها وجدت المباشرة وبهما تم المعنى ، ومباشراتهما لم توقع المتلقي في اللبس ، وشرح ابن جني لهما أزال غموض الفهم ، لذا كانت الدلالة واضحة المعالم منذ المرحلة الأولى لاسيما وابن جني تدرج في المباشرة بالتحليل التداولي للفعلين المحذوفين في سياق الفهم المسبق المبني على التأويل "التقدير التداولي" .

ثانيا : كان لكلّ فعل لغويّ/ كلاميّ/ إنجازيّ مباشر دلالة ضمنية ، هي الدلالة غير المباشرة، ومثلما حملت الأفعال السابقة المباشرة الوضوح في التناول حملت – أيضا – سمة غير المباشرة في التّداول للملفوظات على المستوى الإنجازيّ، وظهرت هذه السمة في المعنى المتداول ، فكون الإعراب سمة لفظيّة تتصل بالأفعال والأسماء ، وتُؤدّي ظاهرة تأثيرية من حيث موقعها الإعرابيّ، حمل المعنى سمة معنوية تعلقت بالمعاني المتوارية خلف دلالة السياق التداولي للموقف الذي تشع منه تلك الأفعال ، وكانت سمة غير المباشرة هي السمة الغالبة على تلك الجمل ، وبهذا " يصبح المغزى الكلاميّ للإنجازية الصريحة جزءاً من المعنى الوضعيّ الدلاليّ للفظ الفعل المستعمل فيها "[٤٦] .

---

٤٥ نفسه : ١ / ٢٢٩ .

٤٦ هشام عبد الله خليفة : نظرية الفعل الكلامي :٣١٧ .

وما فعله ابن جني هنا هو أنّهُ ترجم الإنجازيات غير الصريحة "غير المباشرة" ، أو الأولية إلى إنجازات صريحة يتصدّرها لفظ فعل إنجازي مثل "أريد منك أن ..." و"أكرهُ منك أن.." ، لكنه لا يعدّ هذه أفعالاً إنجازية ، بل هي أخبار لها قيمة صدق الإبلاغ أو الأنباء ، قد تكون فيها زيادة في الفائدة كأن تعبّر عما يريدُهُ المتكلّم "ابن جني" بقوله : أهلك والليلَ ، وهذا أمر متجدّد يختلف عن الأمور الثابتة التي يعبر عنها الخبر الاعتيادي ، لكن ذلك لا يخرجها عن كونها أخباراً تحمل دلالة الفعل الإنجازيّ ، لأن " المقولة الخبرية هي أيضا نوع من الإنجاز أو الإنشاء الذي لا يقبل التكذيب بوصفه إنجازا لفعل كلامي هو فعل الإخبار"[٤٧] .

ولنا أن نكشف عن أبعاد تلك الجمل ودلالاتها بالآتي : أهلكَ والليلَ ، وزيدٌ قامَ ، وسرَّني قيامُ هذا وقعودُ ذاك ، جملة صريحة مباشرة ، هذا كما يبدو لنا من السياق التّداوليّ للملفوظات الثلاثية المكونة من الفعل الكلامي الإنجازي ، لكنّ دلالتها غير الصريحة ترمي إلى أشياء أخرى منها :

١) **التنبيه** :

كما في قوله : أهلكَ والليلَ ، إذ يحذر المتكلم المتلقّي من دخول العدوّ على أهله في وقت الظّلام ، ودخول اللّيل ، لهذا ينبهه بأن يأخذ الحيطة ويكون على استعداد تامّ للمواجهة بقوله : أريد منك أن تنتبه لأهلكَ من دخول الليل ، و هو أيضاً يبدو واضحاً في قوله : زيدٌ قامَ ، فقد يكون زيدٌ مصاباً مثلا أو يعاني من حالة نفسية حرجة ، وقيامُهُ سوف يؤدّي إلى عدة أشياء لا تحمد عقباها

٢) **التعجب :**

يبدو هذا في المعاني الثانويّة لكلّ من قوله : أهلكَ والليلَ ، وزيدٌ قامَ ، والتّعجب يظهر في سياق الدهشة من قبل السّامع زاعماً قوّة الأهل وشجاعتهم ، وهم يأتون في جنح الظّلام ، وكذا في قوله : زيدٌ قامَ ، فيه تعجُّب بأنّ زيداً كان يعاني من إعاقة حركية ، وفجأة نهض ، وقامَ ، وأبهر كلّ من حوله .

٣) **الاستفهام :**

---

٤٧ نظرية الفعل الكلامي : ٣٢١ .

ففي سياق البحث عن البعد التداولي لتلك الجمل وجدنا إشارة تداولية ناتجة من الاستفهام الضّمني خلف الإخبارية، كما في قوله: زيدٌ قامَ، فهي إجابة لسؤال استنكاري: من قام؟، وتأتي الإجابة: زيدٌ قامَ، ولكونه اهتمّ بالشخص الذي قام وسُئل عنه فقد وردت الإجابة بالقول: زيد، متبوعاً بفعل القيام، وكذلك في قوله: سرَّني قيامُ هذا وقعودُ ذاك، فهي إجابة للسؤال: ماذا يسرك؟.

٤) الإخبار :

وهذا الغرض كان الهدف من قول مثل تلك الأمثلة ، فالإخبار سمة بارزة في قوله : أهلكَ والليلَ ، وحتى لا يقع المتلقّي في وهم الخلط بين الإعراب والتقدير وضّح له ابن جني المقصد بقوله : " أهلكَ والليلَ ، معناه الحق أهلكَ قبل الليل ، فربّما دعا ذاك من لا دربة له إلى أن يقول : أهلكَ والليلِ ، فيجرّه ، وإنّما تقديره : الحق أهلكَ وسابق الليل"[٤٨]، وهو أيضاً : إخبار بقيام زيد دون سواه ، لم يسأل من الذي قام ؟ ولأنّ المعنى يختلف عن الإعراب وضّح ابن جني حقيقة ما يسعى إليه تعليلاً لمن يظنّ أنّ زيداً في قوله : زيدٌ قامَ ، هو الفاعل في الصنعة ، يعضد ذلك كونه فاعلاً في المعنى ، وكذلك أراد ابن جني أن يفسّر حقيقة معنى قولنا: سرَّني قيامُ هذا وقعودُ ذاك ، بأنّهُ "سرَّني أنْ قامَ هذا وقعدَ ذاك ، وفي نفس الوقت يردّ على من يعتقد في "هذا وذاك" أنّهما في موضع رفع لأنّهما فاعلان في المعنى ، ناصحاً من يزعم مثل ذلك الزعم بعدم استصغار هذه الأشياء ، مؤكّداً أنّ العرب قد راعتْ ذلك [٤٩].

ولتوضيح الفروق اللغوية من حيث المعنى والإعراب ، يطرح ابن جني جملة من الأمثلة يبين فيها اختلاف تفسير المعنى عن تقدير الإعراب ، مشيراً إلى أنّ هذا الأمر ممّا قدر مرّت به العرب وشمّت روائحه وراعته ، وللفصل بينهما يقول : " ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ لسانك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على ما سَمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير

٤٨ الخصائص : ٢٢٩ .

٤٩ الخصائص : ١ / ٢٢٩ .

الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى ، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب ، حتي لا يشذ شيء منها عليك ، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ، ألا تراك تفسّر نحو قولهم : ضربْتُ زيدا سوطاً أنّ معناه ضربَ زيداً ضربةً بسوط ، وهو – لا شكّ – كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أي ضربته ضربة سوط، ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف ، ولو ذهبت تتأوّل ضربته سوطاً على أنّ تقدير إعرابه : ضربتُهُ بسوط ، كما أنّ معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر في نحو قولك : أمرتك الخير ، و أستغفر الله ذنباً ، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجرّ ، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك : إنّهُ على حذف المضاف ؛ أي ضربة سوط ، ومعناها ضربة بسوط ، فهذا لعمري معناه ، فأمّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف "[٥٠].

فالتقدير والتفسير عند ابن جني من أشهر المصطلحات التداولية ، التي توظّف خدمة للنص المراد تحليله وصولاً إلى أبعاده التداولية ، ولأهميتهما نراه يسهب فيهما تحليلاً وتعليلاً ، موظفاً إيّاهما في السياق النحوي كما في قوله : " ألا تراك تفسّر نحو قولهم : ضربْتُ زيداً سوطاً ، أنّ معناه ضربْتُ زيداً ضربةً بسوط ، وهو – لا شك – كذلك ، ولكنّ طريق إعرابه أنّهُ على حذف المضاف ، أي ضربتُهُ ضربةَ سوطٍ ، ثم حذفت الضّربة على عبرة حذف المضاف ، ولو ذهبت تتأوّل ضربْتُهُ سوطاً على أنّ تقدير إعرابه : ضربةً بسوط ، كما أنّ معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنّك حذفت الباء "[٥١].

فقول ابن جني : ضربْتُ زيداً سوطاً ، جملة نحوية صحيحة التركيب ، وتحمل دلالة لعدد مرات الضرب التي وقعت على زيد ، ومعناها بات واضحاً بـ "ضربْتُ زيداً ضربة بسوط" ، وهذا هو المعنى الصحيح الذي يشير إليه ابن جني ، لكنّ الإعراب يختلف تماماً عن المعنى ، إذ يُعرب على طريقة "حذف المضاف" ، وهذا يبدو واضحاً في تقدير الجملة بـ " ضربْتُهُ ضربة سوط " .

٥٠ الخصائص : ١ / ٢٣٢ .

٥١ الخصائص : ١ / ٢٣٢ .

وهنا اختفى الفاعل ، وهو الاسم الظاهر " زيد" ، وبات ضميراً متصلاً معبّراً عنه بتاء الفاعل المتصلة بالفعل "ضرب" ، ولأنّ الأهمّ هو إحداث فعل الضرب على المستوى التداولي ، حُذفَ عدد مرات الضرب "ضربة" على عِبرة حذف المضاف ، وطالما تمّ الحذف فهذا يتطلّب منا التأويل للمحذوف وتقديره إيضاحاً لنوعية الضّرب وعدده والآلة المستعملة في ذلك ، ولو ذهبنا نتأوّل "ضربْتُهُ سوطاً " ، فلا نحصل على المعنى المراد إذا علمْتَ أنّ السياق ينقصُهُ حرف الإلصاق "الباء" ليتّضّح للمتلقّي بماذا حصلَ الضرب ، وبهذا تقدّر الجملة إعراباً بـ " ضربةً بسوط " .

ولأن هذا يؤدي إلى خلل في التركيب أُستُدعِيَ حذف الباء لتصير الجملة "ضربْتُهُ سوطاً" ، ولأننا حذفنا الحرف على مستوى الجملة وجبَ تقدير المحذوف والإشارة إليه ، لأن المعنى لن يتم إلا بتقدير الباء المحذوفة ، استناداً إلى قوله : أمرتك الخير ، و استغفر الله ذنباً ، على تقدير باء محذوفة ، وهذا الحذف لا يتم عشوائياً ، إذ ينبغي مراعاته وذكر السبب المناسب - أي التقدير ، وتأويل وتعليل لحذف ذلك الحرف - وهذا يحتاج إلى اعتذار وتوضيح للحذف ، وهنا إشارة تداولية من ابن جني بعدم استصغار الحرف على مستوى تركيب الجملة ، والتنبيه على أيّة عملية حذف تتم ، إذ لا بدّ من وجود تعليل وتفسير وتقدير لذلك الحذف حتي يتم الوصول إلى المعنى بطريقة صحيحة .

فما يشير إليه ابن جني من خلال مراعاة "تفسير المعنى عن تقدير الإعراب" يتّضح في أن الغاية المطلوبة أن يكون تقدير الإعراب في قوله "ضربْتُ زيداً سوطاً" مناسباً لتفسير المعنى "ضربْتُهُ ضربةً بسوط" أو "ضربْتُهُ سوطاً" ، وإذا اختلفا فالأجدر مراعاة المعنى ، والبقاء عليه مع التزام تصحيح التقدير للمحذوف الذي تقرّهُ الصنعة "الإعراب" .

ومثال ابن جني كان واضحاً - كما ورد في قوله : ضربْتُهُ سوطاً – حيث دلل على كيفية إعرابه ، وتقدير المحذوف فيه بالنظر إلى جانبين هما : جانب المعنى وجانب الصيغة ، فطريقة إعرابه كانت بتقدير حذف المضاف وهذه تعدّ أقل تكلفاً من حذف الباء ، فضلاً عن احتياجنا إلى اعتذار أو علّة تجيز ذلك الحذف ، والأوّل حذف المضاف إليه ، يغني عن الثاني على الرغم من كون المعنى على ما هو عليه الثاني ، إذ يؤكد ابن جني هذه الحقيقة في موضع آخر من كتابه في باب تجاذُب المعاني والإعراب بقوله : " تجدُ في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين ، هذا يدعوك

إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى ، وارتحْتَ لتصحيح الإعراب "[٥٢] .

إنّ الفهم الذي جاء به ابن جني في توجيه المعنى للإعراب حمل بعداً تداولياً يشير إلى أولية تقبل التفسير الأول "المعنى" على حساب التقدير الثاني "الإعراب" مع ضرورة التمسك به ، والعمل على وفق هذا البعد التداولي يستدعي صياغتين تتمثل الصياغة الأولى في أنّ الإعراب يحصل تبعاً لما يريد المتكلّم أن يوصله إلى السّامع من معانٍ مختلفة ، تتعدد بتعدد الاحتمالات الواردة على وفق منهج غرايس ، فمن خلالها يستطيع المتلقّي أن يضع الافتراضات المحتملة في سياق توارد الألفاظ وتراكيبها .

أما الصياغة الأخرى فهي قطب هذه العملية التداولية المتمثلة في الغرض والمقصد ، أي الهدف الذي يرمي إليه ابن جني من قوله لمثل تلك الأمثلة ارتباطاً بين المعنى والتقدير الإعرابي ، وهذا الجانب يؤكد أهمية القصد التّداولي عنده ، مع علمنا أنّ الإعراب يتعلق به ويعدّ تابعاً له ، أي أنّهُ متعلق بإرادة المتكلم ، الذي يركب الألفاظ بما يحقّقُ مؤدّى الكلام ومعناه ، فتارة يختارُ الذكر أو الحذف ، وأخرى التقديم أو التأخير ، وغيرها من الأبعاد والمقاصد التداولية التي تتوافق مع الغرض الذي يهدف إليه من وراء كلامه سعياً إلى إفهام السامع .

والأبعاد التداولية للجمل النحوية التي ذكرها ابن جني سابقا ، حملت في طياتها العديد من العمليات التداولية ذات الأبعاد الإشارية الهادفة إلى تبليغ المتلقي بما يقصده المتكلم في سياقاته المختلفة ، فالجملة الأصل هي : ضربْتُ زيداً سوطاً ، ومنها تأتي عدة صيغ تبعاً لفهم المتلقي واختلاف السياق ، مع مراعاة هدف النص على النحو الآتي :

أولا : حمل المثال الرئيس في الملفوظ " ضربْتُ زيداً سوطاً " عدة مكونات تداولية ، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمليات الاتصالية التي ترتبط بين قائل النص "ابن جني" والمتلقّي ، وكان التحليل التداولي للجملة يميل إلى إظهار مقصد ابن جني من وضع تلك الجملة دون غيرها ، وهو قد

٥٢ الخصائص : ٣ : ٨٠٥ .

استعمل مجموعة كلمات مترابطة في سياق تداولي يؤدي إلى مفهوم عام يتمثل في عنوانه لتلك المسألة كما ورد في كتابه تحت عنوان "تقدير الإعراب وتفسير المعنى" .

فجملة "ضربْتُ زيداً سوطاً " تجيب عن ثلاثة أسئلة هي :

١. من ضربْتَ ؟ "زيداً"

"سؤال إنجازي تحقق بتحقق فعل الضرب لكونه وقع على زيد"

٢. وكيف ضربته ؟ "بالسوط"

"سؤال استنكاري لكنه حقق هنا قوة الفعل الإنجازية لفعل الضرب"

٣. كم ضربة ضربته ؟ "سوطاً"

"سؤال تعجبي تحقق بحدوث وقوع الفعل بالأثر الحاصل في فعل الضرب نفسه"

فالحوار بين المتكلم والمتلقي بني على الحذف التداولي المتمثّل في حذف فعل القول "قال ويقول"، أي أقول : من ضربت ؟ فأقول : ضربتُ زيداً ، وهكذا ، وكذا حذف السؤال الاستفهامي من السياق العام لعلم المتلقي بذلك، ولأن متلقي ابن جني كان واعياً لما يريد أن يبلغه له المتكلم.

والحذف كان ذو أثر دلالي على المتلقي الواعي ، وهو ما جعلنا نتساءل لماذا وقع اختيار ابن جني على هذه الأفعال بالذات من دون سواها ، حيث إن الحصيلة اللغوية له لم تكن مقصورة على هذا التركيب اللغوي فقط "ضربْتُ زيداً سوطاً" ، وعند الإجابة عن هذا التساؤل وقعنا فيما يسميه رواد نظرية أفعال الكلام العامة بالاستلزام الحواري[٥٣] .

---

٥٣ الاستلزام الحواري يعد من أهم الجوانب التداولية ، نشأ في المحاضرات التي ألقاها بول غرايس في عام : ١٩٦٧م ، عندما أشار إلى أن الجملة قد تحمل في مقاماتها المختلفة معاني أخرى غير مباشرة ، فقسّمها على نوعين هما : استلزام عرفي واستلزام حواري ، والاستلزام العرفي هو ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ بدلالات بعينها ، لا تنفك عنها مهما اختلفت السياقات وتغيرت التراكيب ، أما الاستلزام الحواري فهو متغير دائماً بتغير السياقات التي يرد فيها ويقوم على أربعة مبادئ هي : (مبدأ الكيف والكم والمناسبة والطريقة) ، انظر

ثانيا : ظهر الاستلزام في المثال السابق واضحاً في سياق قول ابن جني "ضربْتُ زيداً سوطاً " ، وكان يسعى من خلاله إلى تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، وبهذا الأمر جمع بين الاستلزام العرفي والاستلزام الحواري ، وظهر كلاهما في :

أ- **الاستلزام العرفي** :

ضربْتُ زيداً سوطاً، هذا الاستلزام التركيبي على مستوى الجملة والألفاظ يعود إلى ما عرفَهُ أهل اللغة في تلك الفترة من استعمال مثل هذه الألفاظ في مثل هذه التركيب، فقد كان بالإمكان استعمال فعل الأكل أو الشرب بدلاً من فعل الضرب ، وكذا كان ممكناً استعمال اسم آخر غير "زيد" ، وكذا استعمال أداة غير السّوط ، ولكن العرف اللغوي والاشتراك اللفظي ، والعرف الاجتماعي السائد في تلك الفترة جعله يختار هذا التركيب دون سواه، إذ كان من التراكيب البارزة في الكتب النحوية، ولم يكن ابن جني يرمي إلى استعمال الألفاظ استعمالاً لغوياً في سياق الجملة بقدر ما كان يرمي إلى مناقشة قضية نحوية لغوية ترتبط بالتقدير والتفسير

ب- **الاستلزام الحواري :**

أشار إليه ابن جني بقصد ودراية ، وهو يقف بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، لهذا فقد وظفت جملة "ضربتُ زيداً سوطاً" توظيفاً استلزامياً حوارياً قائماً على التفسير الذي أتي به للإجابة عن الأسئلة التي طرحها غرايس في مبدأ التعاون الحواريّ ، فابن جني كان يراعي المتلقي لهذا نراه يسأل ويجيب ، ويقدر الإعراب ويفسر المعنى ، كما ورد في تأويل الإجابات الناتجة عن الأسئلة المتضمنة للآتي[٥٤] :

١. قاعدة الكم :

: العياشي أدراوي : الاستلزام الحواري في التداول اللساني : ١٧، ١٨ ، و أحمد المتوكل : آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي : ٧٨ ، و محمود أحمد نحلة : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : ٣٢، ٣٣.

٥٤ انظر : الاستلزام الحواري في التداول اللساني ١٧، ١٨ .

تتمثل في جعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب من دون أن تزيد عليه أو تنقص منه ، وقد وظفها ابن جني في الجملة "ضربْتُ زيداً سوطاً" ، فهو يريد أن يفرق بين شيئين "تقدير ومعنى" ، لذا تحقق نجاح هذه القاعدة على المستوى الإنجازي ، فهو لم يعطِ تفسيراً إضافياً زائداً عن المعنى المطلوب أو خارجاً عنه وهذا يتضح بالآتي : ضربْتُ زيداً سوطاً ، فقد فسّرَهُ بالقول : ضربْتُ زيداً ضربةً بسوط ، ففعل الضرب كان حاصلاً ، والفاعل هو "أنا" والمفعول به "زيداً" ، وتحديد الأداة ظلّ كما هو "سوطاً" في إشارة إلى الأداة وإلى عدد مرات الضرب ، فكل هذا دار في قالب قاعدة الكمّ التي لم تختل أي جزئية منها .

٢. قاعدة الكيف :

لا تقل ما تعتقد أنه غير صحيح ، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه ، وفي هذه القاعدة استعمل ابن جني فعل التحذير بطريقة غير مباشرة ، وكأنَّهُ يحذر من قول أشياء لا نعتقد صحتها أو الاعتماد على أشياء بدون وجود الدّليل ، ولأنه يحذر القارئ من الوقوع في هذا وضّح لنا مدى ضبطه المنهجي في استعمال هذه القاعدة استعمالاً دقيقاً على المستوى الإنجازي المشار إليه بالقول : " ألا تراك تفسّر نحو قولهم: ضربْتُ زيداً سوطاً ، أن معناه ضربْتُ زيداً ضربةً بسوط ، وهو – لا شك – كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف " [٥٥] .

٣. قاعدة المناسبة:

اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع ، وهذه القاعدة وضعها ابن جني في موضع الحوار الدقيق ، إذ لم يخرج عن موضوع التقدير والتفسير بأي حال من الأحوال ، ومع أنّهُ كان في موقع الإثبات اللغوي الصحيح ظلّ متمسّكاً بالعلاقة المناسبة للموضوع ، "أي ضربْتُهُ ضربةَ سوطٍ ، ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف ، ولو ذهبت تتأوّل ضربته سوطاً على أن تقدير إعرابه : ضربةً بسوط ، كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء" [٥٦] .

---

٥٥ الخصائص : ١ / ٢٣٢ .

٥٦ الخصائص : ١ / ٢٣٢ .

٤. قاعدة الطريقة :

كن واضحاً ومحدّداً ، متجنباً الغموض واللبس، مع الإيجاز وترتيب الكلام ، وهذه القاعدة استعملها ابن جني استعمالاً دقيقاً من حيث تجنبه الغموض واللبس ، فضلاً عن الإيجاز الذي سعى إليه مع الترتيب ، وكان لهذه القاعدة أثر تداولي في قوله : "ولو ذهبْتَ تتأوّل ضربْتُهُ سوطاً على أنّ تقدير إعرابه : ضربةً بسوط ، كما أنّ معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله : أمرتُكَ الخيرَ ، و أستغفرُ اللهَ ذنباً ، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر ، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف ؛ أي ضربة سوط ، ومعناه ضربةً بسوط ، فهذا – لعمري- معناه ، فأمّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف"[٥٧] .

ثالثا : استعمال الوظائف اللغوية في مستويات قوة الملفوظ الإنجازية ، ومن تلك الوظائف ما يأتي :

أ- الوظيفة الاتصالية :

وهي الوظيفة التي ارتبطت بالمتكلم والرسالة والمتلقي ، فظهر الاتصال كأداة لغوية مهمة وناجحة في إيصال معلومة من متكلم عارف بها إلى متلقٍّ تختلف درجات تلقيه ارتباطاً بالسياق ، ولأن ابن جني كان يراعي متلقيه في جوانب الحوار مهّد لإيصال المعلومة بمجموعة من الأمثلة المتولدة من المثال الأصل : ضربتُ زيداً سوطاً ، حتى لا يقع المتلقي بين خلط التقدير بالمعنى .

وكي تكون العلمية الاتصالية ناجحة على مستوى تحقق حدوث الفعل الإنجازي وقوته الإنجازية والقوة المتضمنة في القول ، ففعل الضرب حصل ، وهنا حمل الفعل الدلالة فهو دال على حدوث الفعل ، وكذا أنجز هذا الفعل كونه أسند إلى الفاعل والمفعول ، وهنا تمركزت القوة الإنجازية في مستوى حدوث الفعل على المستوى التداولي الأول في النص ، ومن كون الفعل له دلالة وله إنجازية مباشرة على النص ، ظهر مستوى التأثر الإنجازي واضحاً في حدوث الفعل بين الدلالة والتداول الواقع بين التقدير والتفسير للمعنى المتداول .

ب- الوظيفة التبليغية :

---

٥٧ الخصائص : ١ / ٢٣٢ .

التبليغ سمة من سمات نجاح المنهج التداولي لأنّهُ يهدف إلى إبلاغ الرسالة إبلاغاً صحيحاً، وقد استعمله ابن جني في مثاله السابق بطريقتين مختلفتين، تمثلت الطريقة الأول في إبلاغ المتكلم للمتلقي بوضعية الجملة: ضربْتُ زيداً سوطاً، من الجانب النحوي، وجاءت الطريقة الثانية لاحتمالات القول بزيادة بعض الأحرف بحيث لا يختل نظام الجملة والمعنى التي وردت فيه، فسواء قلنا: ضربْتُهُ سوطاً أو ضربْتُ زيداً سوطاً، أو ضربْتُهُ ضربةً بسوط، أو ضربةً بسوط، فكلها تدور في قالب واحد، وهو تبليغ الوظيفة التداولية الواقعة تحت تأثير فعل الضرب الإنجازي الواقع على زيد هذا في المستوى الأول .

لكن المستوى الثاني هو التحذير كما ورد في قول ابن جني : " إياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه " [٥٨] ، من هذا التحذير يتضح لنا مقصد ابن جني من ذلك بقوله مستفهما " ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى "[٥٩] .

ومع أنّ ابن جني كان يسأل بأسلوب ساخر تراهُ يعود إلى النّصح والإرشاد في قوله : " فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ لسانك منه ، ولا تسترسل إليه"[٦٠] ، فهو يضع القاعدة على وفق ما يراهُ البصريونَ ، ويصفهم بأصحابنا ، ثم يحاول أن يقف مع المتلقي وتوجيهه بالقول " فإنْ أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى ، تقبّلْتَ تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحَّحْتَ طريق تقدير الإعراب ، حتي لا يشذّ شيء منها عليك" [٦١] ، وبهذا يكون ابن جني قد جمع بين مجموعة من الأفعال الكلامية التي حملت النصح والتوجيه للمتلقي باتباع المذهب الراجح فضلاً عن الفصل بين التقدير والمعنى الذي يراه يختلف باختلاف السياق .

---

٥٨ الخصائص : ١ / ٢٣٢ .

٥٩ نفسه .

٦٠ نفسه .

٦١ نفسه .

ت- الوظيفة المعلوماتية[٦٢] :

تكمن هذه الوظيفة في النّص بحيث يبلغ المتكلم السامع بوجود حالة معينة ، والمعلومة التي رمى إليها ابن جني هي أنّ هناك فرقاً ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، ولأنّ هذا يجعل المتلقي يسأل ما هو الفرق ؟ وقد يذهب المتلقي لتأويل تلك الفروق بعيداً عما يرمي إليه ابن جني، عمد إلى توضيح المعلومة على أكمل وجه بالقول " فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ لسانك منه، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، تقبَّلْتَ تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحْتَ طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه "[٦٣] .

ومما ذكره ابن جني - فيما يتعلق بغرض المتكلم ودوره في نجاح العملية التواصلية ، مع التنبيه والتأكيد بضرورة الغرض في أثناء التركيب ومدى دوره في فعالية الحكم النحوي - قوله في باب أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به "... فإن قلت : فإذا كان المحذوف للدّلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تُجيز توكيد الهاءِ المحذوفةِ في نحو قولك : الذي ضربت زيد ، فتقولَ : الذي ضربت نفسَه زيد ؛ كما تقول : الذي ضربته نفسَه زيد ؟ قيل : هذا عندنا غير جائز ؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلةِ المثَبت ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض منه التخفيف لطولِ الاسم ، فلو ذهبتَ تؤكّده لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضدّ التخفيفِ والإيجازِ ، فلمّا كان الأمر كذلك تدافع الحُكمان ، فلم يجز أن يجتمعا ... وكذلك قولهم لمن سدّد سهما ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتاً فقلت : القرطاسَ والله أي أصاب القرطاس : لا يجوز توكيد الفعل الذي نَصَب (القرطاس) . لو قلت : إصابةً القرطاسَ ، فجعلت (إصابةً) مصدراً للفعلِ الناصب للقرطاس لم يجز ؛ من قِبَل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلَت الحال المشاهدة

٦٢ انظر : كلاوس برينكر : التحليل اللغوي للنص : ١٢٢ .

٦٣ الخصائص : ١ : ٢٣٢ .

دالّة عليهِ ، ونائبه عنه فلو أكّدته لنقضت الغرض ؛ لأن في توكيده تثبيتاً للفظهِ المختزل ، رجوعا عن المعتزم من حذفهِ واطّراحه والاكتفاءِ بغيره منه"(٦٤).

من النظرة الأولى للمثال السابق يتضح لنا قدرة ابن جني في الربط اللغوي الدقيق بين القضايا النحوية وبين ما ينتج عنها من إعراب بالأغراض والمقاصد ، مع مراعاة تأمل كيف يتعارض الحكمان بسبب ذلك ؟ وما المقصد من دعوة ابن جني إلى أن يقرر بأن (كل) ما حذف تخفيفا فلا يجوز توكيده ، والسبب في ذلك هو مذهب العرب الذي يعترف به ابن جني ، إذ إن العرب في مذهبهم يسعون إلى عدم إفساد الأغراض وعدم نقص المعاني التي يريد المتكلم نقلها إلى السامع ، لا سيما وللمتكلم الدور البارز في ذلك ؛ كون أي حذف في تركيب الجمل أو ذكر لتفصيل الجملة وبناءها التام يتم تبعا لغرض المتكلم وحده وقصده وهدفه وبعده التأويلي / التداولي مما يرمي إليه في كل تقدير محذوف ، وتعليل مذكور وفقا لبناء الجملة النحوية المتعارف عليه بين النحاة .

والتحليل التداولي لما يراه ابن جني في مثاله السابق يتوقف على عدة حقائق بارزة تخللها كلامه في عنوان الباب المسمى بـــ (باب في أن المحذوف إذ دلت عليه دلالة كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع عنه) ، إذ جاءت الحقائق الحوارية على النحو التالي:

أولا : (حقيقة المحاورة) :

وهذه الحقيقة تقوم على تقديم سؤال من متكلم واعٍ لما يقول (ابن جني) إلى متلق يعي ما يرسل له (السامع) في رسالة هادفة وذات مقصد معين وهدف . فقد صدر ابن جني تعجبه/ استغرابه بطريقة السؤال المبطن بالاستفهام غير الحقيقي بقوله : (فإن قلت : فإذا كان المحذوف للدّلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تُجيز توكيد الهاءِ المحذوفةِ في نحو قولك : الذي ضربت زيد ، فتقولَ : الذي ضربت نفسَه زيد ؛ كما تقول : الذي ضربته نفسَه زيد ؟) ، وهنا تحقق شرط الحوار كون المتكلم يسأل في سياق تأكيد إجابة لديه مسبقه ، و يريد في الوقت نفسه إقناع المتلقي بالإجابة المختلفة التي يزعم صحتها ، وكأنه يريد أن يقول على المتكلم مراعاة السامع وتمهيد الحوار وصولا إلى الأهداف والمقاصد بطرق إقناعية تأثيرية ، وقد تحققت رؤية ابن جني هنا فهو في سياق سؤال على

٦٤ الخصائص : ١ / ٢٣٤ .

علم بإجابته مسبقا ، ومع هذا فقد استعمل الأمثلة التوضيحية ، محاورا المتلقي بقوله هل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في قولك (الذي ضربت زيدا) على تقدير محذوف هو (الذي ضربت نفسه زيد) كما تقول : (الذي ضربته نفسه زيد) ، ولأن العملية التواصلية قائمة على الفهم والإفهام فقد نطق السامع مباشرة (هذا عندنا غير جائز) وهنا تم نجاح العملية التبليغية التواصلية التأثيرية و الإقناعية بين المتكلم والمتلقي في سياق توضيحي بني على الاستشهاد الحقيقي .

ثانيا : (حقيقة مبدأ التعاون الحواري) :

وهذا تأكيد للحقيقة السابقة ومؤكد لها من جانب أن المتكلم متعاون في المحاورة لمقولته هدف وغاية ، وهذا ارتبط بمقاصد النص ودلالته من ناحية المستوى الدلالي للمحتوى النحوي المتمركز في القاعدة المحورية التي شكلت مسألة مهمة في خصائص ابن جني ، لا سيما وهو يهدف إلى التمسك برأيه كونه صحيحاً من وجهة نظره ، مع تخليه عن بقية الآراء المعارضة ، وليس هذا فقط بل حاول أن يستعمل عدة وسائل إقناعية للوصول إلى رأيه الأصوب الذي بناه على الأدلة والحقائق النحوية .

وكي تتم عملية الإقناع بالوسائل الصحيحة نراه يشير إلى صحة زعمه بالتفصيل بعد الإجمال ، إذ وضع من التفصيل وسيلة ناجحة للوصول إلى مقاصده التداولية ، فكونهم يجيزون توكيد الياء المحذوفة ، جعله يأتي بأمثلة تتماشي مع ما يزعمون صحته ، وعندما نطق لهم تبادر إلى أذهانهم عدم صحة هذه الإجازة بالقول الصريح المبني على الاعتراف الحقيقي (هذا عندنا غير جائز) تاركا لهم التعليل بالقول : (وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلةِ المثَبت ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطولِ الاسم ، فلو ذهبتَ تؤكّده لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضدّ التخفيفِ والإيجازِ ، فلمّا كان الأمر كذلك تدافع الحُكمان ، فلم يجز أن يجتمعا) فكان هذا الإيضاح كافيا لتفصيل المجمل ، فهو ليس جائز عندهم والسبب ليس أمرا عاديا بل سببا تداوليا على المستوى الإنجازي للقوة المتضمنة في القول ، إذ فُسر تعليلهم على الحقيقية الإخبارية المرتبطة بالفروق اللغوية الواضحة بين الدلالات التفسيرية للمقصود في الغرض من الحذف .

فالغرض من الحذف هو التخفيف لطول الاسم كما في القول (الذي ضربت زيد) وهذه الجملة تبدو مؤكدة من الوهلة الأولى ولا تحتاج لمؤكد لأن المتكلم عندما يتلفظ بهذه الجملة يكون قد أنجز ثلاثة أفعال إنجازية في المستوى التداولي وهي الفعل اللفظي وهذا ظهر في التلفظ بالجملة ، ثم الفعل الإنجازي وهذا يتمثل في إنجاز عملية الضرب على زيد وقد أكد المتكلم إنجازه لفعل الضرب بقوله (الذي ضربت زيد) ، ثم الفعل التأثير وهذا ناتج عن ردة فعل من وقع عليه فعل الضرب ، وهو زيد ، فالحذف لم يكن لغرض التوكيد أو الإسهاب لأن المتكلم يبحث عن الإيجاز والتخفيف ، والإيجاز ضد الإسهاب ، فكيف يجتمع الضدان في سياق واحد ؟

لذا نرى أن هذه الحقيقة تحققت على المستوى التداولي لا سيما وكل من المتكلم والمتلقي يهدف إلى الوصول إلى الحقيقية الإقناعية القائمة على الأدلة الاستشهادية مما هو متعارف عليه ، مع استعمال التفسيرات الدلالية وصولا بالقارئ إلى الرأي الصحيح ، الذي يمثل وجهة نظر المتكلم المبنية على تفصيل المجمل في سياق تداولي رصين يقوم على إثبات الحقائق بالمؤكدات و البراهين اللغوية والأدلة القطعية .

ثالثا : (حقيقة الخلفية الثقافية للمحاورة) :

تتمثل حقيقة هذه المحاورة في الخلفية الثقافية للمتحاورين المتمثلة في الاهتمام بقضية الحذف الذي وضعه عنوانا لمسألته ، وهذا الاتجاه يبدو واقعيا من حيث ارتباط كل من المتكلم والسامع في قضية معينة ومناقشتها وتغليب رأي المتكلم إقناعا للقارئ بالأمثلة المؤكدة لصحة زعمه ، فكل منهما كان اهتمامه منصبا في هذه المسألة لا سواها ، وليس هناك ما يستدعي الخروج إلى مسألة أخرى ، بل كان الحذف هو العنوان البارز لمثل هذه المحاورة ، ومن خلاله اتضح لنا حُسن صياغة الأساليب الإقناعية من قبل ابن جني وصولا إلى النظرة النحوية المبنية على ما هو متعارف عليه في عملية الحذف .

رابعا : (حقيقة الإجابة عن سؤال) :

تعد مسألة الحذف في حد ذاتها سؤالا لمتلقٍّ يخالف ما يراه المتكلم ، مما يجعل المتكلم يقف سائلا المتلقي بنوع من ضرب الأمثلة التوضيحية ، وكان هذا بارز في الحقيقية الأولى التي بناها المتكلم على السؤال القائل : - (فإذا كان المحذوف للدّلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر - فهل تُجيز توكيد

الهاءِ المحذوفةِ في نحو قولك : الذي ضربت زيد ، فتقولَ : الذي ضربت نفسَه زيد ؛ كما تقول : الذي ضربته نفسَه زيد ؟) ولأن هذه الحقيقة بنيت على سؤال فقد كانت الإجابة متوقعة بالقول : (هذا عندنا غير جائز) أو (هذا جائز عندنا) أو (هذا جائز عند الآخرين) ومع احتمالات تعدد الإجابات جزم ابن جني القول معتمدا على الاختصاص في الإجابة بتقديم شبه الجملة (عندنا) في إجابته (هذا عندنا غير جائز) وهذا يدل على أنه قد يكون جائزا عند قوم آخرين أو في مذهب آخر ، ولأن ابن جني لغوي محنك فهم المقصود وباشرهم بالتصحيح اللغوي الذي يحذرهم من الوقوع فيه لا سيما والفارق اللغوي كبير بين الضدين الإيجاز والإسهاب ، ولا يصح الجمع بينهما . معللا ذلك بما يسعى إليه الحذف من تخفيف وتسهيل لا إسهاب وتوكيد يطيل الجملة ويمل السامع منه ، بل عمد إلى الحذف كوسيلة تساعده على شد انتباه السامع له لا سيما وهو يتابع مسألة الحذف وما أهدافها وأغراضها التداولية ذات المقاصد اللغوية ارتباطا بالمعنى العام للنص .

خامسا : (حقيقة الغاية الكلامية) :

مثل البعد التداولي في مسألة الحذف المعلل له بالتخفيف والتسهيل إشكالا لدى المتلقي، ولا سيما ما كان يهدف إليه ابن جني من هذه المسألة بالتوضيح الذي سرده بقوله : (وكذلك قولهم لمن سدّد سهما ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتاً فقلت : القرطاسَ والله أي أصاب القرطاس : لا يجوز توكيد الفعل الذي نَصَب (القرطاس) . لو قلت : إصابةً القرطاسَ ، فجعلت (إصابةً) مصدراً للفعلِ الناصب للقرطاس لم يجز ؛ من قِبَل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلَت الحال المشاهدة دالّة عليهِ ، ونائبة عنه فلو أكّدته لنقضت الغرض ؛ لأن في توكيده تثبيتاً للفظهِ المختزل ، رجوعا عن المعتزم من حذفهِ واطّراحه والاكتفاءِ بغيره منه) فلم يكن التخفيف إلا هدف أولى لمسألة الحذف المفسرة بالأمثلة السابقة ، أما الهدف الثانوي فقد كان تنبيه السامع وتحذيره من مغبة الجمع بين الضدين في سياق واحد ، لهذا حملت الغاية الكلامية في مسألة الحذف غاية تهدف إلى التنبيه والتحذير في البعد التداولي غير المباشر ، هذا بغض النظر عما تحمله تلك المسألة من دلالات مباشرة على مستوى النص.

سادسا : (حقيقة نظرية أفعال الكلام) :

إذ تُعد هذه الحقيقة من الشروط التحضرية لأي فعل كلامي توجيهي مبني على مقدرة المخاطب على إنجاز الفعل المذكور في المحتوى القضوي ، فالمحتوى القضوي للقضية كان متمثلا في

الحذف ، الذي يعد بحد ذاته وسيلة لغوية مهمة تمكن القارئ من التسهيل والتخفيف والإيجاز ، وما كان يخشاه ابن جني هو ذهاب المتلقي إلى أمور أخرى يراها لا تتحقق إلا بالحذف ومنها التوكيد والإسهاب ، إذ نشأ بين هذين الضدين خلافا من الجانب اللغوي لاسيما وأفعال الكلام تُشير إلى حقيقة استجابة السامع لطلب المتكلم المتبلور في السؤال الذي صدر به جملته متعجبا ممن يسعى للجمع بين الضدين في معنى واحد مشيرا إلى أن المعاني تتعد بتعدد السياقات وتختلف تبعا لاختلاف المقامات

سابعا : (حقيقة استيفاء الشرط التحضيري) :

يتمثل الشرط التحضيري على السؤال الموجه من المتكلم الذي ينتظر إجابة من المتلقي ، إذ يسأل المتكلم المتلقي سؤالا ويلزمه الإجابة عليه بالإيجاب ، وهنا أصبح الشرط التحضيري لمسألة الحذف مستوفيا لا سيما وقد بني الشرط على سؤال ثم ورد رد المتلقي بالإجابة الإيجابية التي كان يتوقعها السائل في سياق سؤاله .

ثامنا : (حقيقة العرف الاجتماعي) :

وهذا ما استعمله ابن جني في سياق حديث عن باب الحذف ، استنادا إلى مذهب العرب ، الذي يعد المرجع الوحيد الجامع للمتكلم والمتلقي في نفس اللحظة ، إذ لا يحق لأي منهما الخروج عنه أو مخالفته لا سيما والعرف الاجتماعي يشير إلى هذا الاستعمال اللغوي بالصيغة المعروفة .

تاسعا : (حقيقة الاستجابة لطلب الفعل) :

وهنا يريد المتكلم من المتلقي أن يحقق شرط الاستجابة لطلب الفعل ، وقد تحقق ذلك بالطرق الإقناعية التي صاغها ابن جني في مسألة أسلوبا وحسن أداء ، ولاسيما عندما ضرب الأمثلة الاستشهادية المؤولة بمحذوف كما في قوله : (وكذلك قولهم لمن سدّد سهما ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتاً فقلت : القرطاسَ والله أي أصاب القرطاس : لا يجوز توكيد الفعل الذي نَصَب (القرطاس) . لو قلت : إصابةً القرطاسَ ، فجعلت (إصابةً) مصدراً للفعلِ الناصب للقرطاس لم يجز ؛ من قِبَل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلَت الحال المشاهدة دالّة عليهِ ، ونائبه عنه فلو أكّدته لنقضت الغرض ؛ لأن في توكيده تثبيتاً للفظهِ المختزل) .

عاشرا : (حقيقة الطلب) :

فالطلب هنا تبلور في السؤال ، إذ ربما يكون السؤال حقيقيا ينتظر إجابة بالإيجاب أو الرفض ، وقد يكون السؤال مجازيا لا يُنتظر من خلاله إجابة بقدر ما يكون هادفا إلى إيصال رسالة وتبلغ فكرة قائمة على عدة أغراض منها التنبيه و التحذير مثلا ، وما رأيناه في هذه الحقيقة كان طلبا تداوليا على المستويين ، ففي المستوي التداولي الأول كان السؤال باحثا عن إجابة مع علم المتلقي بها ، وفي المستوى التداولي الثاني كان السؤال هادفا إلى تقديم أسلوب تحذيري من مجرد فكرة الجمع بين الضدين .

الخاتمة:

أ- أن ابن جني اعتمد على استراتيجية الإيجاز والتوضيح التي طغت في الخطاب بشكل كبير جدا ، هذا بحكم اعتماده على الأمثلة النحوية بالدرجة الأولى، ثم على التعليل والتفسير الذي كان يعقب به بعد كل مسألة .

ب- كشف لنا السياق عن أهم المقاصد والأهداف التي أراد ابن جني أن يوصلها إلى متلقيه ، من خلال نجاح العملية التواصلية القائمة بينه - باعتباره الطرف الأساسي في إنجاح التواصل - وبين المتلقي .

ت- اتضح لنا في خطاب ابن جني التداولي أنه بدون المرسل لا يكون هناك خطاب ، لأنه طرف الخطاب الأول ، الذي يتجه به إلى الطرف الثاني ليكمل دائرة العملية التخاطبية التواصلية بقصد إفهامه مقاصده أو التأثير فيه .

ث- يسعى ابن جني في خطابه إلى التعبير عن مقاصد معينة وتحقيق أهداف محددة إذ يبرز في خطابة مقاصد كثيرة ، قد تظهر مباشرة من شكل الخطاب ، وقد لا تظهر ، وعندها تصبح لغة الخطاب شكلا دالا يقود إلى المدلولات المختفية خلفه من خلال المعطيات، ومنها السياق والعلاقات التخاطبية والافتراضات المسبقة التي يدركها المرسل أو يفترض وجودها ، فيبني لغة خطابه عليها ، كما يدركها المرسل إليه ، ليستدل على المقاصد من خلالها ، معتمدا على كفاءته التداولية التأويلية .

ج- يتضح مما سبق مرونة نصوصنا التراثية لا سيما ما وجدناه في كتاب الخصائص لابن جني الذي امتاز بقابليته لاستحكام مختلف الآليات و الإجراءات التي انتجتها مختلف الدراسات الحديثة ، منها التداولية كمنهج يمتلك آليات ناجحة في كيفية تعامله مع النصوص

التراثية ، وفي كيفية تأويل الأقوال ، وبلوغ المقاصد الفعلية للمتكلم والمتلقي اعتماداً على السياق بمفهومه العام .

المصادر والمراجع

١. ابن جني : الخصائص ، تح : محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب : القاهرة ١٩٩٩م .
٢. ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف : القاهرة ١٩٨٢م .
٣. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : البيان والتبيين ، تحقيق : حسن السندوبي ، دار إحياء التراث العلوم : بيروت ١٩٩٣م .
٤. أبو هلال العسكري : كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر) تحقيق : علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية : بيروت ٢٠٠٤ م .
٥. أحمد المتوكل : آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، دار الهلال العربية : الرباط ١٩٩٣.
٦. أدراوي العياشي : الاستلزام الحواري في التداول اللساني (من الوعى بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها) دار الأمان : الرباط ٢٠١١م .
٧. إدريس مقبول : البعد التداولي عند سيبويه ، مجلة عالم الفكر ، العدد الأول ، المجلد الثالث والثلاثون ، الكويت ٢٠٠٤م .
٨. انجيليا لينكة وآخرون : دراسات في علم اللغة (مداخل منهجية أساسية إلى البحث اللغوي) تر : سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق : القاهرة ٢٠١٢م .
٩. أوستين ، جون لانكشو : نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام ؟) تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق : الدار البيضاء ٢٠٠٨م.

١٠. تغريد عبد الحكيم سيف : الأفعال الكلامية في كتاب الحيوان للجاحظ (في ضوء نظرية أفعال الكلام العامة) أطروحة دكتوراه – غير منشورة – جامعة تعز : كلية الآداب ٢٠١٣ – ٢٠١٤ م .

١١. جاك موشلر وآن ريبول : التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، تر : سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني ، المنظمة العربية للترجمة : بيروت ٢٠٠٣.

١٢. حبي حكيمة : السياق التداولية في (كلية ودمنة) لابن المقفع ، رسالة ماجستير – غير منشورة – جامعة مولود معمري : الجزائر ٢٠٠٥ م .

١٣. رشيد بلحبيب : أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى http://www.voiceofarabic.net

١٤. طه عبد الرحمن : اللسان الميزان أو التكوثر العقلي ، المركز الثقافي العربي : الدار البيضاء ١٩٩٣م .

١٥. عبد الستار جبر : محاولة في مقاربة تداولية ، قراءة في قصيدة (من أوراق أبو نؤاس) لأمل دنقل ، مجلة الأقلام، العدد: الخامس ، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٨م .

١٦. عبد الهادي بن ظافر الشهري : استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية) دار الكتاب الجديد : بيروت ٢٠٠٤.

١٧. علي آيت أوشان : السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة ، دار الثقافة : الدار البيضاء٢٠٠٠م .

١٨. فان دايك : النص والسياق (استقصاء البحث الدلالي والتداولي) ترجمة : عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق : الدار البيضاء ٢٠٠٠م .

١٩. فولفجانج هاينه من ديتر فيهفجر : مدخل إلى علم لغة النص ، تر : سعيد حسن بحيري ، مكتبة زهراء الشرق : القاهرة ٢٠٠٤م .

٢٠. فيليب بلانشيه : التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة : صابر الحباشة، دار الحوار : بيروت ٢٠٠٦.

٢١. كادة ليلى : ظاهرة الاستلزام التخاطبي في التراث اللساني العربي ، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها : الجزائر ، العدد الأول ٢٠٠٩ م.

٢٢. كاظم جاسم منصور العزاوي : التداولية في الفكر النقدي: أطروحة دكتوراه – غير منشورة – كلية التربية : جامعة بابل ٢٠١٢م

٢٣. كلاوس برينكر : التحليل اللغوي (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج) ترجمة : سعيد حسن بحيري ، مؤسسة المختار : القاهرة ٢٠١٠م

٢٤. مجموعة باحثين : التداوليات علم استعمال اللغة ، تقديم: حافظ إسماعيل علوي، عالم الكتب الحديث : الأردن، ٢٠١١م .

٢٥. محمود أحمد نحلة : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية : القاهرة ٢٠٠٢م .

٢٦. مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب (دارسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي) دار الطليعة : بيروت ٢٠٠٥م .

٢٧. موساوي فريدة : المقام في الشعر الجاهلي (تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم والحارث بن حلزة) رسالة ماجستير – غير منشورة – كلية الآداب : جامعة الجزائر ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ م .

٢٨. هشام عبد الله خليفة : نظرية الفعل الكلامي(Speech Act Theory) (بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي) مكتبة لبنان : بيروت ٢٠٠٧ م .

٢٩. هيثم محمد مصطفى : ملامح من النظرية الوظيفية (التواصلية) عند ابن جني في كتابه الخصائص ، مجلة كلية العلوم الإسلامية ، المجلد الثامن ، العدد ١٥ : ٢٠١٤ م .